كلم

@mohd_alzuabi
محمد الزعبي

ثمان سمان

في مثل هذا اليوم تحل الذكرى الثامنة على تولي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم في الكويت، وقد مرت هذه السنون كالحلم السعيد الذي ما زلنا نعايشه في اليقظة والمنام، في ظل رعاية أبوية حانية تحرص وتعمل على راحة الأبناء وحفظ أمنهم واستمرار رفاهيتهم، كيف وقد صرح سموه بأن النوم يجافي مقلتيه ويغادر مضجعه إذا ما ادلهم خطب يخشى فيه سموه على مصير الكويت وأهلها.

بالإجماع الديموقراطي المنقطع النظير اختارت الأمة الكويتية أميرها اختيارا حرا، وبايعته بصفحات رقابها قبل أيديها حبا لشخصه وثقة بسياسته وحنكته التي اكتسبها على مدى واحد وستين عاما قضاها في خدمة بلده ومواطنيه، ولا تزال هذه البيعة الميمونة من فواتح الخير وبواكر البركة التي رأيناها وآثارها رأي العين، وصاحب السمو رعاه الله امتداد لآبائه وأجداده الذين ساروا بالسفينة الكويتية إلى حيث المرافئ الآمنة وسط بحار لجية تغشاها الأمواج من كل مكان، وما كان لهذا البلد الصغير أن يصير إلى ما صار إليه من الأمن ورغد العيش في بقعة مضطربة لولا حسن إدارة سموه وسعة درايته بمداخل الأمور ومخرجاتها.

كرس سموه أمد الله في عمره الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء رفعا للحرج عن ولاية العهد وتمكينا للأمة من مساءلة رأس السلطة التنفيذية، وقد كان هذا الفصل في عهد الشيخ جابر سقى الله قبره وطيب ثراه لأسباب طارئة، أما في عهد سموه فلم يكن ثمة ما يستدعي الفصل، إلا أن سموه أبى إلا السير على هذه السنة الحميدة لإيمانه العميق بأن من حق الأمة عبر ممثليها المساءلة والمحاسبة المستحقة بكل شفافية، وقد تم بالفعل أول استجواب لرئيس وزراء في تاريخ الكويت في عهده.

أما القضاء وسيادة القانون فقد بلغا مداهما في عهد سموه، فلأول مرة أيضا في تاريخ الكويت تصدر المحكمة الدستورية حكما بإبطال مرسوم أميري لعدم دستوريته، وهو الحكم الذي يجعل من جميع المراسيم الصادرة مستقبلا خاضعة لتمحيص القضاء بشأن دستوريتها وموافقتها للقانون، وقد أكد سموه في خطابه اللاحق لصدور الحكم برضاه وتسليمه للقضاء وأحكامه، وأن سموه في مرتبة متوازية مع الجميع أمامه، مشددا سموه على أن القضاء هو ملاذنا الأخير عند التنازع والاختلاف، في حين أن القضاء في بلاد أخرى غدا مسرحا لألاعيب الساسة ومرتعا للفساد وأداة لاستلاب الحقوق.

الحديث في طيب خلال سمو الأمير أبقاه الله وحسن ذاته وجمال شمائله ودهائه وحنكته يطول وذو شجون، وإنما مررت مرور الكرام على شيء من سيرته ونبذة عن أعماله مع الإقرار بالنقصان والتقصير، وحتما لا تفي الكتب في استقصائها والوقوف عليها فضلا عن مقال صغير لا يسمن ولا يغني، لكن حسبي أن أختم بخير ما يختم به وهو أن سموه جمله الله قد أعلن أنه قد عفا وصفح عن كل من غُرر بهم وأساؤوا لأنفسهم وسول لهم الشيطان ما لا يليق، وأصدر مرسوم عفو بذلك، وهذا والله من شيمه الكريمة النابعة من نبله وسلامة صدره، وهي أخلاق كبير القوم الذي يتجاوز عند المقدرة على العقاب، ولعمري إن هذه هي غاية الكمال ونهاية مراد النفوس الشريفة، أسأل الله تعالى أن يبقيه ذخرا لنا ولوطننا ويلبسه لباس الصحة والعافية ويمد في عمره على ما يحب ربنا ويرضى.

إذا حللت مكانا بعد صاحبه
جعلت فيه على ما قبله تيها
لا ينكر الحس من دار تكون بها
فإن ريحك روح في معانيها
أتم سعدك من أعطاك أوله
ولا استرد حياة منك معطيها

● **منعطف**: تهديدات الإضراب الصادرة عن نقابات موظفي شركات النفط يجب أن يتصدى لها ويوضع لها حد، فأسلوب لي الذراع الذي تمارسه يجب أن يرتد عليها، ومراجعة رواتب القطاع النفطي أصبحت ضرورة في ظل التفاوت الكبير والظالم بينها وبين بقية الوظائف الحكومية، والوزير علي العمير خير من يقوم بهذه المهمة بالقسط والعدل.

● **منعطف حاد**:
فقط في الكويت.. أصبح تشكيل اللجان سبيلا لطمس الحقائق.

صدى الأحداث

almutairiadel@hotmail.com
عادل عبدالله المطيري

مفاوضات «جنيف 2»

بدأت الجهود الديبلوماسية لـ «جنيف 2» منذ تلويح الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا باستخدام القوة لحل القضية السورية، والتي كانت جوهر مباحثات القمة الأميركية ـ الروسية والتي اتخذ فيها قرار رحيل الأسد، ولكن بالطرق الديبلوماسية وليس باستخدام القوة العسكرية.

وقتها أحبط الثوار السوريون وحلفاؤهم العرب من تراجع الغرب عن ضرب بشار وإسقاطه بالقوة، ولكنهم أكدوا بعد ذلك أنه اذا كان مفتاح العمل العسكري بيد الغرب فإن مفتاح العمل الديبلوماسي مازال بيد الثوار وحلفائهم العرب وأكدوا ذلك باستبعادهم إيران من «جنيف 2» لعدم التزامها بمقررات «جنيف1»، واشتراطهم على مفاوضي النظام السوري الاعتراف بكل ما ورد باتفاقية «جنيف1» والتي تشير إلى رحيل الأسد ولو ضمنيا.

المفاوضات الناجحة عادة لا تبدأ إلا على أساس متين يكون بمنزلة أرضية مشتركة متفق عليها من جميع الأطراف ويتناقشون فقط حول كيفية تطبيقها ومن ثم تطرح الآراء المختلفة ليتم تقريبها للوصول الى تصورات مشتركة تتحول إلى اتفاق ملزم لكل الأطراف.

ما يحدث في مفاوضات «جنيف 2» هو عكس كل المفاوضات التي تمت في التاريخ، إذ من المفروض ان يكون «جنيف1» هو الأساس وتتم المفاوضات في «جنيف 2» حول طريقة تنفيذ ما اتفق عليه مسبقا ولكن الحاصل ان «جنيف 2» ما هي إلا إعادة التفاوض على ما تم في «جنيف1».

وفد النظام السوري ومنذ الجلسة الافتتاحية وهو يستخدم مصطلحات غير ديبلوماسية ويتحدث إلى خصومه بلغة متعالية ويتهمهم بالارهاب، بل لا يمكننا ان نتفاءل بنجاح المفاوضات وأحد المفاوضين الرئيسيين في وفد النظام السوري وهو وزير إعلامه يستفز الصحافيين كلما دخل سيارته او خرج منها وهو يصيح بان «الأسد باق» مع العلم ان الحكومة الانتقالية وسورية ما بعد الأسد هي حجر الأساس الذي تقوم عليه جنيف 2.

مازالت المفاوضات في أولها وبالرغم من محاولة ممثلي النظام السوري اثارة المفاوض المقابل من اجل ان ينسحب، إلا أن ممثلي الائتلاف الوطني يعون ذلك ومازالوا جالسين حول طاولة المفاوضات ولن يرحلوا الا مع رحيل الأسد ونظامه.

ربما بدأت التحركات السياسية الدولية الضاغطة على النظام السوري ليأخذ المفاوضات على محمل الجد، ومنها قرار مجلس النواب الأميركي الخاص بتسليح الثوار السوريين وكذلك خروج أدلة ووثائق جديدة تثبت قيام النظام السوري بجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى التقارير الدولية التي تؤكد قدرة النظام على انتاج أسلحة بيولوجية.

أتمنى ان تنتهي مأساة السوريين بأسرع وقت وألا نكون بحاجة إلى جنيف3، ورغم صعوبة المفاوضات إلا أن المبعوث الدولي الأخضر الابراهيمي يبذل المستحيل لإنجاحها ولو نجح لاستحق بكل جدارة ان يحصل على جائزة نوبل للسلام.

نوافذ

rami.ayasreh@yahoo.com
د. رامي ناصر عياصرة ـ باحث أردني

معركة الدستور في بلاد العرب

يعتبر وجود وثيقة الدستور في المجتمعات هو الحد الفاصل الذي نقل المجتمع من طور اللادولة الى الدولة المدنية المتحضرة.

الدستور تلك الوثيقة التي تعد العقد الاجتماعي الذي يضبط علاقة السلطة الحاكمة بعموم أفراد الشعب المحكوم، وكذلك يحدد اختصاصات وصلاحيات السلطات الثلاث في الدولة والعلاقة بينها وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.

ويأتي على رأس أهمية وجود هذه الوثيقة السياسية تحديد شكل النظام السياسي للدولة والتي توافق عليها جميع رعايا تلك الدولة، فيحدد الدستور نظام الحكم هل هو ملكي أم جمهوري؟ ويحدد كذلك شكل الحكومة هل هي حكومة رئاسية كما في الولايات المتحدة؟ أم هي برلمانية كما في بريطانيا وإيطاليا مثلا؟

الطريف في بلاد العرب أننا لم نعد نفرق بين الملكيات والجمهوريات، لقد تداخلت أنظمة الحكم ببعضها البعض لحد بعيد يثير الضحك أحيانا، وللعلم فإن الملكية المطلقة انتهت تماما من كل دول العالم، ويعتبر هذا الشكل من الحكم عودة للقرون الوسطى اذا لم يكن أبعد.

الدستور كما هو متعارف عليه أنه أبو القوانين، فهو الأساس لكل القوانين بالفعل، فلا يجوز لأي قانون أن يتصادم أو يتعارض مع نص دستوري وإلا كان باطلا تلقائيا بعد الطعن عليه بعدم الدستورية.

وأبرز صور الأنظمة المدنية اليوم هو التوازن الدستوري الذي يقضي بعدم تعدي أي سلطة أو جهة على أخرى، فالرئيس أو رئيس الوزراء ووزراؤه يعملون تحت سمع وبصر البرلمان فهو يراقبهم ويحاسبهم وقد يسحب الثقة من الحكومة ويسقطها، وفي نفس الوقت الشعب يرقب أداء البرلمان من بعيد فيعيد انتخاب الكفء ويقصي غير الكفء من خلال انتخابات حرة ونزيهة فعلا، وبهذا تكون الرقابة الشعبية هي الحاكم الفعلي على الجميع.

وفي حال الاختلاف بين الحكومة والبرلمان يرجع الأمر فيه إلى السلطة القضائية التي تعتبر نقطة الارتكاز في التوازن الدستوري، فيفصل في النزاعات ويحدد الصلاحيات المتنازع عليها.

لذلك فإن تسييس القضاء أو عدم حياديته وانحيازه لأي طرف مهما كان المبرر يحدث خللا كبيرا في الدولة.

وإذا ما استفحل هذا الداء فانه يؤدي الى فقدان الثقة والتوازن المنشود بين سلطات الدولة لتبدأ أجواء عدم الثقة في الشيوع مما يؤدي إلى تصارع السلطات بدلا من تكاملها.

ان بناء الدولة على قواعد دستورية متينة أمر في غاية الأهمية، واحترام الدستور وتعزيز ثقة عموم أفراد الشعب به مسألة مفصلية في حياة الدولة وتقدمها. ففي بريطانيا مثلا هناك دستور عرفي غير مكتوب، يحترمه الجميع وتعارف عليه الجميع لدرجة أنهم ليسوا بحاجة لكتابته.

في عالمنا العربي وفي بعض الأحيان بل في كثيرها يتم القفز على الدستور ورميه خلف الظهور عند تصادمه مع رغبة صاحب السلطة، ليكون كمن صنع إلها من الشوكولاتة، ما يلبث أن يأكله إذا جاع، بل ويستمتع بطعمه.

فليس المهم أن تكتب الدولة دستورا ـ قد لا يساوي المداد الذي كتب به ـ في بلادنا العربية تخوض الشعوب مع السلطات الحاكمة معركة الدساتير وكأنها تلعب معها لعبة شد الحبل.

لكن الأصح والأسلم بكل تأكيد التوافق الحقيقي على دستور جامع لا ينفي أحدا ولا يقصي أحدا ولا يلغي أحدا ولا يعزز جانب أحد على أحد، وهو ما شعرناه في حفل توقيع دستور تونس حيث رأينا الفرحة والسرور يعمان جميع مكونات الشعب التونسي بلا استثناء.. فالأوطان ملك للجميع.

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

فلوسنا تدور العالم 8 مرات

هل اقتنعتم بأنه لا وجود لخطة التنمية المزعومة؟ أم ان بعضكم لايزال يصدق بوجودها ويؤمن بأنها حقيقة؟

بعيدا عن لغة الأرقام التي طرحتها الحكومات المتعاقبة حول حجم الإنجازات من خطة التنمية سأسأل سؤالا واحدا هو: هل رأيتم مستشفى جديدا تم بناؤه مؤخرا أو جامعة أو هيئة تعليمية أو منشأة رياضية؟ أعني وبشكل أدق هل لمس أي منكم أثرا واقعيا على الأرض لتلك الخطة خلال السنوات الماضية؟ الإجابة هي وببساطة: لا لا يوجد شيء.

لنترك خطة التنمية المليارية الخيالية جانبا ونسأل: هل تقدم أي عضو من أعضاء مجلس الأمة بسؤال واحد حول خطة التنمية التي دخلت عامها الرابع دون أي إنجاز يذكر؟ والإجابة أيضا ستكون لا كبيرة جدا، النائب الفاضل رياض العدساني وجه سؤالا بهذا الخصوص الأسبوع الماضي ولكنه سال عن أوجه صرف جزء من الخطة، وكان عليه ان يسال عن اصل كامل أموال الخطة الذي صرف منها والذي لم يصرف.

إذن أين ذهبت؟ وما القصة الحقيقية التي تقف وراءها؟

من يعود بالذاكرة الى الوراء قليلا ويجعل الأحداث تمر أمام عينيه سريعا سيجد انه أشبه ما يكون بأنه يعيش جزءا من أحداث فيلم «وحدة بوحدة» للنجم عادل امام الذي ابتكر «الفنكوش» وكان يلعب دور رجل إعلانات قام بالترويج لمنتج غير موجود أصلا.

قيمة ما صرفته الحكومة من الخطة حتى الآن وبحسب اعتراف وزارة التنمية هي 8,9 مليارات دينار، ولكن أين ذهبت؟ وان كان هذا ما قد صرف منها فما هو مصير الباقي، ولم لم تصرف أو تورد أو يتم تحريك مشاريعها وأين الجزء المخصص الذي يجب ان يشترك فيه القطاع الخاص؟

كل ما طرحته من أسئلة سيبقى دون إجابة ما لم يكن لدينا مجلس أمة يعرف دوره جيدا ويبدأ بوضع الحكومة كلها على المنصة لنجيب عن كل تلك الأسئلة، فهذه المليارات المصروفة وغير المصروفة هي أموال الشعب وليست أموال الحكومة.

□ □ □

بعيدا عن تصريحات الحكومة ومحاولات البحث فيما وراء مصير أموالنا المجهولة المصير، لو فرضنا أننا قمنا بأخذ أموال الخطة كاش على شكل أنواط بعشرين دينارا، وطول ورقة العشرين دينار يساوي عرضها تقريبا 19سم، هل تعلمون ماذا يمكن ان نفعل بتلك المليارات الكاش؟ لو وضعناها بشكل متتال بخط مستقيم لأصبح طولها نحو 351,500 كيلومترا، أي سيكون لدينا خط من الاموال المتصلة التي يمكننا معها ان ندور بها حول الكرة الأرضية 8 مرات ونصف المرة، خاصة ان محيط الكرة الأرضية 40,076 كيلومترا، هل يعقل ان كل تلك الأموال التي يمكن ان تلف الكرة الأرضية بخط واحد ثماني مرات ونصف المرة لا نعرف مصيرها أو كيف أو لم أو أين صرفت؟

□ □ □

توضيح الواضح: الشعب من حقه ان يعرف الإجابة عن هذا السؤال البسيط: «وين وديتوا فلوسنا؟».

مجرد رؤية

A_alsabri@hotmail.com
Twitter:alialsabri
المحامي علي الصابري

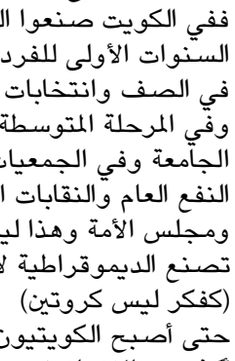

الهلوسة القيادية

من المعلوم عندما تصبح السفينة لها أكثر من قائد فإن لم تغرق بالتأكيد سوف تضل عن المسار الصحيح.

ففي الكويت صنعوا الهلوسة القيادية منذ السنوات الأولى للفرد، ففي الابتدائية انتخابات في الصف وانتخابات في المدرسة بشكل عام وفي المرحلة المتوسطة وفي الثانوية وفي الجامعة وفي الجمعيات التعاونية وفي جمعيات النفع العام والنقابات الحكومية والبلدية ومجلس الأمة وهذا ليس سيئا ولكن عندما تصنع الديموقراطية لا تقتص منها وصنعها (كفكر ليس كروتين)

حتى أصبح الكويتيون مهتمين بهذه الأمور أكثر من الإنجاز في مجالاتهم، فالأطفال من الممكن أن تعزيز روح الثقة والقيادية بهم بغير طريقة الانتخابات فتخيل لوضعنا المنافسة بالطرق العلمية فسوف ننتج جيلا قياديا مثقفا فلا يجب علينا تعليم الأجيال بأن القيادة مجرد انتخاب بل علينا توليد شعور جديد وهو «لا قيادة من غير علم» وهكذا عندما ننتقل للمراحل الأخرى من حياة الفرد هناك سوف يكون تقييمه في الانتخابات على ما تأسس عليه وهو أن القائد يجب أن يكون مثقفا وهكذا تدار الدول ومن كان أساسه متينا أصبح مبناه شاهقا دون خطر.